

الدور الأقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢ الى ٢٠١٠

المدرس الدكتور

مصطفى جاسم حسين^(*)

المقدمة :

لقد وفر انتهاء الحرب الباردة فرصة سانحة لتركيا من أجل تطوير و تعديل توجهات سياستها الخارجية ، على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، سيما أن عدم تبلور نظام عالمي جديد تتفرع عنه أنظمة أقليمية فرعية جديدة، كانت السبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في المحيط الجيو- سياسي الشامل، كالشرق الاوسط و البلقان و القوقاز ، الامر الذي أملى على المؤسسة السياسية الحاكمة في تركيا ، بضرورة صياغة مقاربة جيو - ثقافية تعمل على توظيف تأريخها الامبراطوري العثماني و ميزات موقعها الجيو سياسي المحوري كرصيد أيجابي في مرحلة إعادة بناء نظرية سياسية جديدة للدولة.

فالمتمتع لمسار تطور السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة ، يجد تغييرا يكاد يكون جوهريا عما كانت عليه أبان الحرب الباردة ، والذي أريد لها أن تكون سدا منيعا تجاه النفوذ السوفيتي، اما وبعد تفكك الاخير فقد أنفتحت فجأة أمام تركيا عوالم جديدة من البلقان الى القوقاز و اسيا الوسطى مروراً بالشرق الاوسط، وبرزت مقاربات سياسية جديدة تهدف الى أستلهام الصيغة العثمانية المتعددة القوميات الاثنية للتصالح مع أرث تركيا الاسلامي و العثماني في الداخل كما في الخارج ، وفي أطار هذا المفهوم السياسي الجديد الذي أعاد التوازن الى علاقات تركيا الاقليمية بعدما كانت مهملة بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بالغرب و الولايات المتحدة الامريكية تحديدا ، والتي وجدت أوضح تعبير لها مع فوز حزب العدالة و التنمية بالانتخابات البرلمانية عام حتى عام - مدة البحث - حيث بعدها أخذت السياسة الخارجية التركية تنحى منحى مختلف مما يجعلها خارج أهتمام هذه الدراسة .

ومن الجدير بالذكر أن التعريفات الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبقى حبيسة أطرها النظرية بل وجدت فرصتها للتطبيق و التفعيل و أحرزت نجاحات بارزة و ملموسة سيما بعد فوز حزب العدالة و التنمية برئاسة رجب طيب أردوغان، وهو ما عكستها علاقاتها مع الدول العربية التي باتت ترتكز على أرضية تضامنية ذات محور تعاوني بعد أن كانت تخيم عليها أجواء العداء و النزاع. كما تسعى الى تبني مقاربة متعددة الابعاد ، حيوية و مستديمة تجاه كل الاقاليم الجغرافية المرتبطة بها، حيث تتبوأ تركيا و على نحو غير مسبوق موقعا مركزيا على مسرح الحراك الدبلوماسي في منطقة الشرق الاوسط ، بينما تدفع القوة الناعمة و المصادقية التي تتمتع بها

^(*) كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.

تركيا، دول المنطقة للعمل معها بشكل منسق على حل المشاكل الاقليمية وهو ما ساهم في تبلور دور اقليمي فاعل و مؤثر في المجال الحيوي التركي سيما بعد تبلور سياسة خارجية تهدي بمبادئ جديدة غير تلك التي سارت عليها قبل عام

فرضية البحث:

ان الفرضية التي يسعى البحث الى اثباتها هي ان السياسة الخارجية التركية شهدت تغييرا جوهريا عقب أنتهاء الحرب الباردة التي وفرت لها فرصة الاهتمام والانفتاح على عوالم و مناطق نفوذ جديدة غير تلك التي هيمنت و استاثرت بها أبان الحرب الباردة ولاسيما أبتجاه الغرب عموما والولايات المتحدة الامريكية خصوصا بعد عدة محاولات فاشلة منيت بها لطلب العضوية في الاتحاد الاوربي مما دعا بها لأن تنحو منحى تعويضا عكسها منهجها الجديد من أجل تعويض الانخفاض النسبي في قيمتها الاستراتيجية التي سببتها ظروف وتدايعات أنتهاء الحرب الباردة، والتي قام حزب العدالة والتنمية منذ فوزه بالانتخابات البرلمانية عام بمحاولة ترجمة تلك السياسة الى واقع ملموس ومختلف عما كانت عليه قبل عام .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح وأبرز معالم التغيير التي شهدتها السياسة الخارجية التركية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا عام ، فكما معلوم أن تركيا وطيلة الحرب الباردة ادت دورا وظيفيا لصالح المعسكر الغربي بل أنها تكاد تكون الدولة الاسلامية الوحيدة العضو قي حلف الاطلسي مما جعلها بالتالي اسيرة للسياسة الخارجية للحلف ، أما و بأنتهاء الحرب الباردة أنتهت مبررات تلك السياسة سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لتفتح أمامها مناطق جديدة مثلت تأريخيا أرثا حضاريا و تأرخيا لها في محاولة منها لإعادة أنتاج النفوذ العثماني بأسلوب وادوات جديدة ترقى الى سعيها لأداء دور اقليمي ومحوري جسدها وعكستها رؤى ومدركات حزب العدالة والتنمية للمرحلة الجديدة .

منهج البحث :

من أجل رصد وتتبع أبعاد الدور الاقليمي التركي الآخذ بالتبلور و التنامي بعد تولي حزب العدالة والتنمية لمقالييد السلطة في تركيا منذ عام يقتضي أعتماذ منهج التحليل النظمي كون التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية ما كان له يحدث لولا تغييرا حدث على المستوى الداخلي - البيئة السياسية لداخلية - الى جانب المنهج الوظيفي ، كون التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية حدث لتحقيق غاية معينة وبالتالي لم يكن عبثيا وإنما كان واعيا و مخططا له الى جانب المنهج التأريخي للأستعانة به عند كلما أستدعت ضرورة المقارنة بين السياسة الخارجية التركية قبل وبعد فوز حزب العدالة و التنمية بالانتخابات البرلمانية عام .

هيكلية البحث:

توزع البحث على أربعة مباحث رئيسة فضلا عن المقدمة و الخاتمة. فالمبحث الاول: تناول أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية في حين تناول المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية : لذي أنقسم بدوره الى ثلاثة مطالب: الاول تناول السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام المطلب الثاني تناول السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ،والاخير اهتم بموقف تركيا من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. اما المبحث الثالث فقد تناول السياسة الخارجية التركية تجاه اسيا الوسطى والقوقاز. في حين كان المبحث الرابع بعنوان السياسة الخارجية التركية تجاه إيران أضافة الى قائمة بالمصادر.

المبحث الأول : مرتكزات السياسة الخارجية الجديدة

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ كونت بمجموعها نظرية سياسة مثلت أنقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ (١) التي أستندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء ، فضلا عن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية والتي افرزت توجهها أسلاميا قويا لدى الرأي العام التركي ما جعل قادة حزب العدالة و التنمية أمام مهمة الاستجابة السريعة و المسؤولة له والتي تمثلت بقيامه بأنجازات كبيرة و متعددة على صعيد الحياة اليومية للمواطن التركي مما جعلته يبادر الى تجديد الولاية لحزب العدالة والتنمية لمرّة ثانية و أخرى ثالثة عام ()، فقد أستطاع الحزب أن يحقق ما يشبه المعجزة الاقتصادية والتي تمثلت بعض مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم من %١٠ قبل تولي العدالة والتنمية الحكم الى أقل من %١٠ حاليا رغم الازمة المالية العالمية ، و ارتفاع متوسط دخل الفرد من حوالي ثلاثة آلاف دولار الى ما يقارب العشرة آلاف دولار وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الاجمالي قارب ال %١٠ سنويا، الامر الذي رفع من مرتبة الاقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المرتبة السادسة عشرة على المستوى العالمي والسادسة أوريبا^١.

أن النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع ويرنو الى أستثمارها على الصعيد الخارجي ،مما يعيد الى الأذهان مرّة أخرى الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية. التي جعلت صانع القرار السياسي يبادر الى وضع مجموعة مبادئ مثلت اسس العمل السياسي الخارجي كما جسدها منظر السياسة الخارجية التركية الدكتور أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق الأستراتيجي وهي^٢:

- محاولة حل المشكلات والازمات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى ب "تصفير المشكلات "
- وبالتالي أخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، الدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة لاحقا.
- التوفيق بين الحريات و الامن.

¹ ياسر أحمد حسن ،تركيا : البحث عن المستقبل ،القاهرة ، مكتبة الاسرة ، (: .

² احمد داوود أوغلو ، تركيا و الديناميات الاساسية للشرق الاوسط، شؤون الشرق الاوسط ،بيروت :مركز الدراسات الاستراتيجية ،العدد ، خريف (.

- أتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد و المسالك : ففي الظروف الدولية المتحركة لا يمكن الركون الى سياسة ذات بعد واحد.
- تطوير الاسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحتين الاقليمية و الدولية : وهو مايجعل منها أن لا تكون "بلدا حسرا" يصل بين الاطراف ، وأما "بلدا مركزا"
- الانتقال من السياسة الجامدة و الكمون الدبلوماسي الى الحركة الدائمة و التواصل مع كل البلدان المهمة لتركيا .

هذه أهم ما أستندت اليه السياسة الخارجية التركية من اسس منذ عام حين فاز حزب العدالة و التنمية لأول مرة بالانتخابات البرلمانية التركية والتي لم تكن حبيسة أطرها النظرية وإنما وجدت مجالها للتطبيق وهو ما سنلاحظه في مفردات المباحث التالية³.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية

الراصد لحركة العلاقات التركية – العربية بشكل عام والدول التي تقع في الجنوب و الجنوب الغربي لها بشكل خاص ،يجد أنها أخذت تتشكل و تتأسس على أرضية عقلانية أكثر من أي وقت مضى والتي أملتتها استحقاقات و ظروف ما بعد الحرب الباردة بشكل عام والتغيير الذي طرأ على البيئة المحلية التركية والمتمثل بفوز حزب العدالة و التنمية بالانتخابات العامة عام الى جانب التغيير الذي طرأ على البيئة الاقليمية، بشكل خاص ولعل في مقدمة هذه العوامل والظروف) هو التغيير الذي طرأ على المدركات الذهنية التي بدا يتحلى بها صانع القرار السياسي التركي بشكل أساسي والتي تتمحور حول ضرورة تجاوز الترسبات السايكولوجية الماضية ترسيخ الوعي بمصير أقليمي مشترك، الحفاظ على علاقات بينية متوازنة، والتي وجدت أوضح تجسيد لها مع وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ . وللقوف على أهم معالم التغيير التي طرأت على السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد تولي حزب العدالة و التنمية للسلطة في تركيا ، سوف ينقسم المبحث الى ثلاثة مطالب أساسية:

المطلب الاول: السياسة الخارجية التركية تجاه العراق

أبتداءً تجدر الإشارة الى أن أمتناع تركيا من توفير التعاون المطلوب من واشنطن تمهيدا لغزو العراق عام ٢٠٠٣ ، لم يكن قرارا جريئا فحسب ،بل " ساعة الحقيقة " أن لم نقل بدأ مشهد التغيير بالنسبة الى الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حكومة أردوغان – غول . فقد أثار القرار غالية الاتراك لكونه أبعد

³ Hugh Pope;the Sons of The Conquerors: Rise of Turkic World ;Overlook Press; NeW York;May 2005;p 45.

البلاد عن التورط في التزام عسكري يعيد فتح جروح الذاكرة الجماعية المضطربة للسنوات الاخيرة لأهجار
الامبراطورية العثمانية — ٤ .

وبلا شك بأن القرار المذكور قد لاقى أستحسانا و تأييدا شعبيا واسعا في حينه ، مما يؤكد وجود
رأي عام فاعل في دولة تساهم المصالح الاقتصادية الخارجية في توسيع قاعدة صوغ السياسة الخارجية وفي رقد
هذه العملية بعناصر جديدة من رأي عام واسع يتشكل من الاهداف الاقتصادية و التجارية الذي يطلبه رجال
الاعمال و أصحاب الشركات التجارية .

وهذا ما وجد أوضح تعبير له بعلاقات تركيا مع العراق بعد عام حيث أنفتحت تركيا
على العرق اقتصاديا ، بأتمادها نهجا قد يكون أكثر أستدامة من خلال تبنيها القوة الناعمة والتي تعني
تحقيق النفوذ من خلال الثقافة و التعليم و التجارة وهذا ما أكده القنصل التركي في أربيل بقوله : لا يحاول
أحد أن يستحوذ فجأة على العراق او جزء منه لكن نحاول أن نحقق تكاملا مع هذه الدولة، الطرق وخطوط
السكك الحديدية والمطارات والنفط وأنابيب الغاز.. سيكون هناك تدفق من المواطنين والبضائع بين جانبي
الحدود ، حيث تعبر شاحنة تحمل مواد بناء تركية و ملابس و أثاث و أغذية.....و كل شيء يمكن
أن يعرض في الاسواق العراقية . حيث هناك أكثر من .. شركة تركية عاملة في العراق و هذا يعكس حجم
التبادل التجاري بين الدولتين الذي وصل الى مليار دولار عام ، و يتوقع بعض المسؤولين الاتراك
، أن يصبح العراق خلال العامين أو الثلاثة القادمة ، أكبر سوق أمام الصادرات التركية .^٤

ففي عالم يقوم على الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد ، و لأجل ذلك
لا بد من أن تتعاون تلك الدول في عدة مجالات و منها المجال الاقتصادي غير أن السياسة الخارجية التركية لا
تهدف فقط الى تحقيق "تصغير المشاكل مع الجيران" على حد ما يقوله وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو،
بل الى تحقيق أقصى قدر من التعاون . وفي هذا الاطار تم الاتفاق على تأسيس مجلس استراتيجي مع كلا من
العراق و سوريا على نحو متزامن عام ، وعقد أتماعات مشتركة لمجلسي الوزراء مرتين على الاقل سنويا
، يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي . ويشار في هذا الصدد الى أنه تم توقيع . أتفاقية بين
تركيا و العراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات ، كالامن و الصحة و النقل و الطاقة على سبيل المثال .^٥

واما على الصعيد الامني — السياسي ، فأن تركيا قد بادرت قبيل أندلاع الحرب على العراق بعقد
قمة دول الجوار العراقي في . كانون الثاني . وقد تم التأكيد خلال هذا الاجتماع على مسألتين

⁴ عمر تشينار حول توجهات العثمانية الجديدة في سياسات تركيا في الشرق الاوسط: بين الكمالية و العثمانية الجديدة، أوراق
كارنيغي، مؤسسة كارنيغي، مركز الشرق الاوسط ، العدد . ، ايلول . . .

⁵ انتوني شديد، تركيا توسع نفوذها من أقصى شمال العراق الى جنوبه.... و أدواتها السياسة و الاقتصاد و الثقافة، صحيفة طريق
الشعب ، بغداد ، العدد ، الاحد 5 كانون الثاني ، 5..

المصدر نفسه اعلاه، .

⁷ ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ،

أساسيتين : الاولى ،أن هذه المبادرة سوف تستمر الى أن يتحقق الاستقرار في العراق ،و الثانية : تبلورت للمرة الأولى بنية دينامية- مؤسسية من داخل المنطقة لمناقشة المشكلات التي تعصف بها ،و يكمن العنصر الدينامي في هذه العملية في وجود دول ذات مصالح وأفكار مختلفة بعضها عن البعض الآخر في كثير من القضايا، والتي تمكنت بالرغم من ذلك ،من إدارة هذه العملية من خلال تشكيل منتدى لحل المشكلات و الازمات . وباتت آلية دول جوار العراق التي تضم بالإضافة الى تركيا والسعودية ومصر و إيران و الاردن و البحرين و العراق وسوريا و الكويت،مؤسسة أقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة أمنية و سياسية⁸.

أن دور تركيا الايجابي في العراق لم ينحصر على مستوى الدولة العراقية ،بل امتد الى كافة المجموعات و الفصائل ذات الفاعلية و التأثير داخل البلاد ،فعلى سبيل المثال ،أحرزت تركيا نجاحا في مبادرتها للدفع بالمجموعات السنية الى الأسهم بالعملية السياسية ،ولانزال تركيا تواصل جهودها الاقليمية في هذا المجال . وتم تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي كلا البلدين في أعلى المستويات فعلى سبيل المثال قام الرئيس العراقي السيد جلال الطالباني بزيارة رسمية لأنقرة في آذار وذلك بدعوة من نظيره التركي عبد الله غول الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد و أنقرة في مواجهة التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني للعلاقة بين الطرفين كما تم تعيين مبعوث تركي خاص للعراق هو مراد أوزليك من مناقشة القضايا العالقة مع حكومة كردستان العراق .وفي تموز قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة تأريخية لبغداد هي الاولى من نوعها لمسؤول تركي منذ . عام .وقد نجح أردوغان خلال الزيارة في الحصول على موافقة الحكومة الاتحادية برئاسة السيد نوري المالكي على التصدي لحزب العمال الكردستاني⁹.

كما قام الاخير بزيارة تركيا مرتين والتي تناولت عدة ملفات استراتيجية ومنها تأكيد الجانب التركي بأن العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي لملاحقة افراد حزب العمال الكردستاني ،لا تحمل أية نوايا عدائية تجاه العراق وأنها تقتصر على ضمان أمن تركيا الداخلي . ومن أجل إعطاء زخم أكثر للمستوى الذي بلغته العلاقات بين الجانبين فقد قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة ثانية للعراق في . --- بغية تأكيد ما تم الاتفاق عليه في جميع الملفات السياسية و الامنية والاقتصادية -التجارية ،مما يؤكد الثقل و التأثير و النفوذ الذي باتت تتمتع به تركيا على المستوى الاقليمي سيما بعد تبنيها لمقاربة جديدة في تأسيسها لسياسة خارجية متحررة من ضغوط و كوابح الحرب الباردة من أجل إعادة أنتاج ليس لدور تركي فاعل و مؤثر فحسب وإنما تحويل تركيا من دولة هامشية أبان الحرب الباردة الى دولة مركزية لا يمكن اغفالها في أية ترتيبات اقليمية قادمة¹⁰.

⁸ Hiam Malka ,Turkey and the Miedl East :Rebalancing Interests ,in ‘turkey’s Evolving Dynamics” ,report by CSIS ,March 2009 ,p. 4.

⁹ مصطفى اللباد ،تركيا و العرب،شروط التعاون المشترك،في كتاب:تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مجموعة باحثين ،تحرير محمد عبد العاطي،بيروت ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،.... 3 3 .

¹⁰ ميشال نوفل ،مصدر سبق ذكره،ص 3 .

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

منذ تأسيس الجمهورية التركية كانت العلاقات مع سوريا سيئة بسبب عدد من الملفات الخلافية، مثل ضم تركيا لواء الاسكندرونة عام و الاصطفاف المتناقض لتلك الدولتين خلال الحرب الباردة، و علاقاتها مع إسرائيل العدو الرئيس لسوريا فضلا عن النزاع حول المياه وغيرها من القضايا العالقة. إلا أنه ومنذ عام بدأت العلاقات بينهما تأخذ منحى آخر وأخذت بالتحسن التدريجي بعدما طرد الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد من بلاده زعيم حزب العمال الكردستاني (عبد الله أوجلان)، وهي الخطوة التي فسرتها تركيا بأن سوريا لديها الاستعداد لبدأ صفحة جديدة في العلاقات الايجابية بينهما، والتي قابلتها تركيا بحضور رئيسها (أحمد نجدة سيزار) في مراسيم تشييع جثمان الرئيس السوري حافظ الاسد الذي وافاه الاجل في (حزيران لتبدأ مرحلة مغايرة لما كان سائدا بينهما¹¹.

حيث شهدت العلاقات التركية - السورية نقلة نوعية خلال السنوات التالية ولاسيما أبان حكم حزب العدالة والتنمية لتركيا عام □ فقد قام الرئيس بشار الاسد بزيارة تاريخية لأنقرة في كانون الثاني □، والتي كانت الأولى لرئيس سوري منذ عام □، بمثابة محطة تاريخية في العلاقات بين دمشق و أنقرة. و قد تم خلال الزيارة توقيع اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين بشكل غير مسبوق، والتي بلغت مليار دولار عام □، و تطورت في العام التالي لتصل الى مليار دولار، كما أن هناك مشروعا لإنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين، فضلا عن ارتفاع حجم الاستثمارات التركية في سوريا الى مستويات مرتفعة¹².

وكان تبديد المخاطر و التهديدات المتبادلة هدفا أوليا من أجل أرساء العلاقات الثنائية على أساس سليم، ولذلك أفتتحت تركيا عهدا جديدا لتعزيز الثقة لدى سوريا من خلال أسقاط مشكلة دعم حزب العمال الكردستاني من أجندة المباحثات بينهما، وهي المشكلة التي كانت تمثل التهديد الأكبر للعلاقات بين البلدين. بالرغم من أن مشكلة المياه تعد من ابرز بؤر التوتر بينهما، ولذا فقد شرعت كلتا الدولتين في تجاوز هذه المسألة من خلال اتخاذ قرار بإنشاء سد مشترك على نهر العاص، والسماح لسوريا بالري فوق مساحة قدرها - كيلو متر على حدود دجلة. كما تأسست آلية للحوار السياسي رفيعة المستوى بمشاركة العديد من وزراء البلدين، بدأت الدولتان بعملية تكامل على أثر اتفاقيهما وتوقيعهما على اتفاقية مشتركة¹³.

-للمزيد من التفاصيل حول الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الاتراك و العراقيين أنظر: صحيفة الصباح، زيارة رئيس الوزراء التركي الى العراق، العدد (في : ---) .

¹¹ حول الدور و المكانة التي باتت تتمتع بها تركيا بعد الحرب الباردة، أنظر: أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة، محمد جبار ثلجي و طارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم بيروت، ط 1 (.

¹² 1. عقيل سعيد محفوض، سوريا و تركيا: الواقع الراهن و احتمالات المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية : : 1 1 .

¹³ وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (1 .

وفي حين أن الادارة الامريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن، أبدت تحفضات شديدة في شأن التقارب التركي - السوري ، كونه لايساعد استراتيجيتها الهادفة لعزل سوريا ، الا أن ألتزام أنقرة المتزايد عبر زيارات متبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى و بناء علاقات شخصية حميمة بين عائلتي الرئيس بشار الاسد و رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان و تكثيف المبادلات التجارية، كان بعيدا عن اي أعترض يذكر، حتى وقوع جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط () . لقد بذلت حكومة أردوغان جهودا كبيرة للحفاظ على سياسة الألتزام تجاه سوريا، خصوصا خلال الاشهر الخمسة عشر التي تلت اغتيال الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل الى الاكتفاء بعلاقات عمل عادية مع دمشق في ظل الشكوك حول التورط السوري في اغتيال الحريري و الشعور بالخسارة الفادحة لغياب شخصية أاستثنائية مثل الحريري عن المسرح الاقليمي¹⁴ .

كما أن تركيا ومن اجل تأكيد دورها الاقليمي و حضورها في معظم الملفات الساخنة التي يشهدها الاقليم ولاسيما في موضوعة الصراع العربي - الاسرائيلي، فأنها نجحت بشكل كبير حينما رعت مفاوضات غير مباشرة بين دمشق و تل أبيب على مدار عامين ، ولم يكشف عنها ألا بعد منتصف عام () ، فقد أستغل حزب العدالة و التنمية متبنياته الاسلامية و نزعتة الاعتدالية في بناء جسر من الثقة بين الطرفين الاسرائيلي و السوري في قدرته على إدارة مفاوضات غير مباشرة مع الطرفين ، ربما تتطور الى مفاوضات مباشرة في مرحلة لاحقة لولا الأحداث التي شهدها الاقليم والتي سوف نتناولها فيما بعد . ألا أن مانريد ذكره بهذا الصدد ، هو عدم أقتصار الدور التركي على تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وسوريا بواسطة مسؤولين رسميين أترك عملوا كوسطاء بعد ثماني سنوات من فشل اخر جولة من المفاوضات بينهما في عهد الرئيس الامريكي السابق بيل كلنتون، ولكنها عملت في الاشهر التي سبقت العدوان على غزة للتوسط في المفاوضات بين إسرائيل و الفلسطينيين، كما عملت على تنسيق جهودها مع بعض المسؤولين اللبنانيين لأحتواء الأزمة اللبنانية () - () ، ومن أجل أنجاز هذا الدور قامت بتوجيه دعوة الى زعيم حركة حماس خالد مشعل وغيره من قادة حماس الى أنقرة

وفي الواقع أظهرت تركيا أهتماما بأداء دور الوسيط بين سوريا و إسرائيل منذ العام () ، ففي أثناء زيارة رئيس الوزراء السابق أيهود أولمرت الى أنقرة في شباط () حيث أبدا الاسرائيليون حاجتهم الى الدور التركي لجلب سوريا الى طاولة المفاوضات لأعتقادهم أن تركيا تمثل صمام أمان في الشرق الاوسط ولأن تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي لها علاقات قوية مع إسرائيل في المجالين الدبلوماسي والعسكري ... أن لا أحد باستثناء رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يستطيع أن يؤدي

¹⁴ بشار صالح أوغلو ، تركيا و مشرع الشرق الاوسط الكبير، ترجمة غزال يشيل أوغلو، شؤون الاوسط، بيروت، العدد 4.. 4.. خريف

دورا بناءا لأطلاق المفاوضات بين سوريا و إسرائيل بسبب علاقته الشخصية مع الرئيس السوري بشار الاسد^{١٥}.

على أن الدفء الذي ساد العلاقات التركية السورية ما لبث أن تحول الى جليد بسبب نسائم الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة و منها سوريا والتي دفعت تركيا الى تبني مطالب الرأي العام السوري الداعي الى اجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي السوري والتي تبدأ برحيل الرئيس السوري وتأسيس نظام ديمقراطي تعددي ، الامر الذي ردت عليه سوريا بالرفض ،معتبرة الموقف التركي تدخلا بالشؤون الداخلية السورية ، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد وإنما تفاقم أكثر حين قامت الخا رجية التركية ممثلة بوزيرها أحمد داوود اوغلو بأبلاغ القيادة السورية رسالة من المجتمع الدولي ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا و الهند، بضرورة أمتناع الجيش السوري عن أستهداف المدنيين المطالبين بالحرية و الديمقراطية ،ولاتزال تداعيات الوضع الداخلي السوري تلقي بآثارها على العلاقات التركية السورية التي لم تعد الى سابق عهدها في ظل قراءة تركية لما يجري في الاقليم مفادها أن التغيير السياسي قادم لاحالة بغض النظر عن الوقت،وبالتالي لاينبغي لها - اي تركيا- الوقوف مع نظام سياسي لا يحضى بالدعم و التأييد الشعبي^{١٦}.

المطلب الثالث:الموقف التركي من أطراف الصراع العربي-الاسرائيلي

منذ العام - و صعود حزب الرفاه الاسلامي الى السلطة ،بدت علاقات تركيا بأسرائيل بمثابة ميزان للمعادلة الاسلامية - الكمالية في السلطة في تركيا ، وبالرغم من أن المؤسسة العسكرية أستطاعت أجبار الحكومة التركية آنذاك من توقيع أتفاقيات مهمة في مجال التعاون العسكري مع إسرائيل . لأنه و منذ العام دخلت العلاقات التركية مع إسرائيل مرحلة أتسمت بالفتور بسبب أستخدام إسرائيل للقوة المسلحة المفرطة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة و الضفة الغربية ،أن قطاعات كبيرة من النخب السياسية التركية أيدت الموقف التركي المندد بممارسات الاحتلال الاسرائيلي .وقد يكون بداية و جذور هذا التحول بالعلاقة نجدها في موقف رئيس الوزراء الراحل بولند أجاويد الذي تحدث عن أباداة للشعب الفلسطيني على أيدي الاحتلال الاسرائيلي^{١٧}.

وفيما يعد تصعيدا لا سابق له في سياق الاحتجاج التركي على السياسة الاسرائيلية ،أتهم رجب طيب أردوغان إسرائيل بممارسة أرهااب الدولة ضد الفلسطينيين. وهو أمر أنسجم مع مشاعر الغضب لدى الجمهور التركي الواسع ،وربما ألتقط أردوغان أهمية الاستجابة للموجة المعادية لاسرائيل في المجتمع التركي أنطلاقا من حسه الشعبي السليم ،والتي بلغت ذروتها خلال العدوان الاسرائيلي ضد لبنان صيف عام ٢٠٠٦ ومع قوة الاحتجاج الشعبي راحت قيادة حزب العدالة و التنمية تصعد من مواقف التنديد بأسرائيل . وعلى سبيل المثال

¹⁵ خليل العناني،مع الولايات المتحدة الامريكية...مصالح أستراتيجية متبادلة،في كتاب تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج،مجموعة باحثين ،مصدر سبق ذكره،ص

¹ محمد نور الدين ،تركيا و العدوان الاسرائيلي على لبنان:أدوار و توازنات،مجلة شؤون الاوسط،بيروت،مركز الدراسات الاستراتيجية،العدد ... ،صيف .. 1 وما بعدها.

¹⁷ صحيفة الشرق الاوسط،العدد daoS: في 17 ايلول

،تحدث أردوغان في أجمع طارئ لمنظمة المؤتمر الاسلامي في ماليزيا محذرا من أن حرب لبنان يمكن أن تقود الى "صدام الحضارات" في غضون ذلك كان نواب العدالة و التنمية يصرون تباعا أداناتهم الخاصة بالسلوك العدواني الاسرائيلي¹⁸.

وفي أثناء الاسابيع الثلاثة لحرب غزة التي بدأت عقب ستة أشهر من الهدنة بين إسرائيل و حماس،فأن تركيا أخذت منحى مختلفا بعد أن قام رئيس وزرائها بالقاء اللوم بشدة على إسرائيل منذ اليوم الاول للاعتداء على غزة و أستمردوغان في مهاجمة إسرائيل بعنف وصولا الى حد مساءلته "هل لإسرائيل الحق في أن تكون عضوا في الامم المتحدة" معلنا أن زعماء إسرائيل لن يفلتوا من عقاب التاريخ بسبب المأساة التي أوقعوها بالفلسطينيين في قطاع غزة ،ليبلغ الانتقاد التركي ذروته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية عام حين غادر رئيس الوزراء التركي المنصة بشكل عنيف بعد مناقشة حامية مع الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريس¹⁹.

وبغية التضامن مع الموقف الفلسطيني الداعي الى فتح الحصار عن غزة ، قامت تركيا بأرسال سفينة مساعدت أنسانية أليها الأمر الذي جابته إسرائيل بالقوة المسلحة و قتل تسعة اشخاص أترك واجبار السفينة على الرجوع الى تركيا ،وهو الموقف الذي اثار موجة أستياء عارمة ضد إسرائيل وعلى المستويين الشعبي و الرسمي التركي الذي طالب بضرورة تقديم إسرائيل اعتذارا رسميا لها و تعويض مادي لأسر الضحايا الامر الذي رفضته إسرائيل حتى الآن مما دعا تركيا الى طرد السفير الاسرائيلي و تعليق العلاقات معها حتى تسجيب للشروط التركية ،كل ذلك كان السبب وراء التدهور في العلاقات بينهما كما بلغ الانتقاد التركي ذروته في خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في الاجتماع الدوري لأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ أيلول حين وصفها بأنها تمارس "أرهاب الدولة"²⁰.

ومما لا شك فيه ان المواقف التركية الاخيرة كانت موضع رضا وأستحسان الموقف العربي على الصعيدين الرسمي و الشعبي سيما في ظل دعوة و رغبة عربية في الموافقة على استصدار قرار دولي يمنح فلسطين الحق في نيل عضوية الامم المتحدة .

المبحث الثالث : السياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى و القوقاز.

لقد تمكنت تركيا بفضل ظاهرتين متباينتين من حيث الطبيعة والاهمية "من تعويض" تقلص قيمتها الاستراتيجية بالنسبة الى العالم الغربي ،نتيجة للتحويلات التي اسفرت عن أنهيال الانظمة الشيوعية شرق أوربا مما فتح أفاق جديدة امام الدبلوماسية التركية نتيجة التفكك الكامل للامبراطورية

¹⁸ نظام مارديني،محاولة لقراءة العلاقة التركية - الاسرائيلية،السفير،18---. وللمزيد بشأن تدهور العلاقات التركية

الاسرائيلية أنظر:حسني محلي،فتور في العلاقات بين أنقرة و تل أبيب،المستقبل، . أيار (.

¹⁹ ميشال نوفل،مصدر سبق ذكره،ص19 .

²⁰ 2.وليد رضوان،مصدر سبق ذكره،ص rr .

السوفيتية وأنعكاساته في القوقاز و آسيا الوسطى، حيث تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع اترك الاناضول فضلا عن الروابط القوية التي تعززها تيارات التبادل عبر المجتمعات، و هكذا تم الاعتراف فعلا بظهور "عالم تركي" كان خارج حسابات الرؤية الرسمية، وهو عالم يشمل جمهوريات مستقلة، و يمثل هذا العالم المتواصل جغرافيا من البلقان الى سنجان و تركستان الشرقية و الشامل سكانيا نحو مليوني من الناطقين باللغة التركية، حالة جيوسراتيجية اخذت تزداد أهمية يوما بعد يوم، علما ان الاشارة الى العالم التركي كانت امرا مشبوها في تركيا منذ تأسيسها و لا سيما ابان الحقبة الاتاتورية انطلاقا من الحرص على انقاذ منطقة القلب من الامبراطورية العثمانية المنهارة²¹.

الا ان النظرة الى الدور المركزي لتركيا في منطقتي القوقاز و آسيا الوسطى تبدلت مع انفجار النزاع بين الارمن و الازريجانين، و ظهر هذا التبدل في وضوح مع الاضطرابات التي شهدتها جمهورية اذربيجان السوفيتية سابقا في كانون الثاني ()، و التي بلغت ذروتها مع اقتحام القوات السوفيتية لمدينة باكو، و بذلك وجدت تركيا نفسها "محاورا" للشعب الازريجاني عبر فضائية الاتصال التي نقلت معاناة سكان باكو الى الرأي العام التركي. وكشفت المأساة الازريجانية، عقب التقارب التركي - الازريجاني، العرى الوثيقة بين اترك الاناضول و الازريين، بحيث بات مستحيلا على اية حكومة في أنقرة تجاهل ابعاد هذا التلاحم الشعبي بذلك بدا أن القرار التركي أكثر تأثرا بالرأي العام الداخلي في صياغة السياسة الخارجية، وفي زخم هذا الانفعال زادت تركيا ولاسيما في عهد تورغوت أوزال من زيارات مسؤوليها الى تلك البلاد، دون الارتكاز الى منهجية واضحة المعالم تحكم السياسة الخارجية التركية²².

الا أنه و مع بدايات تسعينيات القرن الماضي بدأت تركيا تنظيم علاقاتها مع القوقاز و آسيا الوسطى في إطار مؤسسي، حيث وفي عام () عقدت قمة الدول الناطقة باللغة التركية واتفقت على ان تعقد بشكل مستمر، و أنطلق ايضا مشروع "العشرة الاف طالب" والذي لايزال العمل به حتى الآن" دعما للتعليم في تلك الدول ومحاولة لخلق جيل يؤمن بالثقافة التركية وخلق نخبة مرتبطة بها فكريا، وبالرغم مما قيل في تلك المدة من سياسة تركيا الخارجية الا أنها مثلت الاساس العملي لها فيما بعد لتأخذ تلك السياسة بعدا اقتصاديا يضيف لها زخما وحافزا مضافا لحركتها تجاه آسيا الوسطى و القوقاز²³.

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام تحول حوض بحر قزوين الى منطقة جديدة تمثل أهمية كبيرة من حيث الطاقة العالمية و البعد الجيو سياسي. أن الاهمية التي أولتها الحكومة التركية و لاسيما عام وما يليه لبحر قزوين تتأتى من كونها اولا منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الاوسط، وثانيا من كونها منطقة غنية بأحتياطي كبير من الطاقة، وقد بدأ يتكون وعي مفاده بأن هذه المنطقة يمكن ان تمثل بديلا بالنسبة الى الدول التي تعتمد على أستيراد الطاقة ولاسيما الدول الاوربية. وفي هذه النقطة

²¹ أنظر نص خطاب أردوغان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 أيلول .

²² جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،

العدد () .

²³ محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية و صراع الخيارات، بيروت: رياض الرئيس، 23 .

بالذات -أي تأمين الطاقة - فأن تركيا تمثل بالنسبة لأوروبا ،الدولة المفتاح ، فقد سوقت تركيا نفسها على أنها ممرا آمنا من اجل تأمين الطاقة ، الامر الذي جعلها تبدو وكأنها في تنافس مع روسيا²⁴ .

ومن أجل ادراك أهمية حوض بحر قزوين بصورة أفضل ،من الضروري النظر الى المخزون الهيدروكربوني، حيث يعتقد أن مخزون حوض بحر قزوين من البترول ما بين ١ الى ١.٢ مليار برميل ، أما المخزون من الغاز الطبيعي فيعتقد أنه يبلغ ما يقارب من ١٠ ترليون قدم مكعب . ومن ترجمة هذا الاهتمام الاقتصادي - الجيوسياسي الى واقع ملموس فأنها أنشأت و بالتعامل و التنسيق مع جورجيا و أذربيجان ،مشروع خط أنابيب باكو - تفليس -جيهان و الذي يتكفل بنقل بترول أذربيجان -و ربما آسيا الوسطى و بشكل خاص كازاخستان-عبر جورجيا الى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الابيض المتوسط ، و فعلا تم إنشاء هذا المشروع عام () وأفتتح رسميا في ٢٠٠٥ تموز ()²⁵ .

بالاضافة الى ذلك فأن توسيع هذا الخط لكي يربط كامل مناطق آسيا الوسطى و بخاصة حقول نفط كازاخستان، مما سيزيد من الاهمية الاستراتيجية له بالنسبة الى تركيا لأنه سيحولها من دولة غير مؤثرة في مجال الطاقة الى دولة ذات تأثير كبير،و بالنتيجة فأن تركيا في المرحلة التي نتحدث عنها () - () أنهتحت سياسة الدولة الجسر وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية ،مما جعلها تبدو وكأنها في حالة تنافس مع روسيا ،التي تعرضت للأبتزاز من قبل الولايات المتحدة ،بوسائل وأساليب تركية. بيد أن الاخيرة وهي تتعامل مع هذه الفرصة التاريخية الكبيرة بحماس زائد ،تعاملت ايضا تعامللا طورانيا او قوميا ،أعطت أنطباعا من الخارج على أنها تتعامل على هذا النحو، مما أثار أنزعاج روسيا ،ما حدا بالاخيرة الى اعتماد "مبدأ الحوار" وتحسين علاقاتها مع هذه الجمهوريات وأنسجما مع هذه السياسة فقد أعلنت روسيا أنها تعد مناطق الاتحاد السوفيتي السابق ،مناطق نفوذ بالنسبة إليها،وأن الفراغ الحاصل سوف تقوم هي بملئه.وفي هذا الاطار ،فأنه و بالرغم من النجاح الذي حققه خط أنابيب باكو -تفليس - جيهان لم يتمكن من كسر سيطرة روسيا على خطوط أنابيب منطقة بحر قزوين²⁶ .

ولعل من المفيد التذكير هنا ،أن الخطأ الذي ارتكبه السياسة الخارجية التركية أبان تلك الفترة و المتمثل بعدم الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الروسية عند التعامل مع دول آسيا الوسطى و القوقاز ،قد تم تصحيحه و ألانتباه اليه ولاسيما بعد أستلام حزب العدالة و التنمية للحكم في تركيا عام () ،ولعل الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي يومي كانون الاول () ،والتي تعد الاولى منذ عام () ،توضح المدى الذي أخذه مسار تحسين العلاقات بين البلدين حيث قام على اثر ذلك رئيس الوزراء التركي رجب طيب

²⁴ابراهيم عرفات ،آسيا الوسطى:التنافس الدولي في منطقة مغلقة، القاهرة: مجلة السياسة الدولية،مركز الاهرام للدراسات

الاستراتيجية،العدد 2 () .

²⁵ محرم أكشي،في آسيا الوسطى و القوقاز:تأمين جسور الطاقة،في كتاب تركيا بين تحديات الداخل و رهانات المستقبل،مجموعة باحثين،ص25

² Suat Kiniklioglu . "Turkey and Russia:Partnership by Exclusion". Turkish policy Quarterly: vol.8,no.2,p,34,200 .

اردوغان في كانون الثاني () بزيارة روسيا ،وبعد ذلك توالى الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين بين عامي (-) حتى وصلت الى ست زيارات مما يشير الى القفزة التي عرفتھا العلاقات بالمقارنة مع المراحل السابقة . وكان نتيجة تحسن العلاقات الروسية التركية أثر إيجابي مكن أنقرة من تطوير علاقاتھا مع دول منطقة القوقاز و آسيا الوسطى دون الدخول في أجواء من التنافس والصراع²⁷ .

بيد أن النزاع بين روسيا و جورجيا في منطقة القوقاز بين - ،قد غير التوازنات الاقليمية في المنطقة ،ذلك أن محور تركيا - جورجيا - أذربيجان هو الذي وقف حجر عثرة في طريق جورجيا ،و على أثر هذا النزاع مباشرة وفي أسست تركيا منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز .وهو ما قاد بدوره الى ولادة مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا و أرمينيا .و منذ أيلول الى شباط خلال ستة أشهر تقريبا شهدت العلاقات بينهما مرحلة سريعة من التحسن لم تكن في الحسبان ،الا أنه مما يتوجب ذكره في هذا الصدد أن مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا و أرمينيا لايمكن تبسيطها الى مجرد علاقة بين دولتين دون أن تكون لها أثار أقليمية و دولية ،فالعلاقات بين الدولتين من منظور السياسة الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمواقف كلا من الولايات المتحدة و روسيا ،وفي الوقت نفسه مرشحة لأن تعزز جملة من التأثيرات على العلاقات التركية مع كلا من الولايات المتحدة و روسيا .

و الجدير بالذكر أن تطبيع العلاقات بين تركيا و أرمينيا و توسيع نفوذ تركيا في القوقاز قد يقلص من مناورات الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي سيما بعد الصراع الجورجي - الروسي ،وفي المقابل بدا واضحا أن روسيا سوف لن تستقبل بارتياح هذه التطورات التي تعني فيما بعد الحد من مجال التأثير الروسي في المنطقة ،وهذا ما أنضح جليا من خلال الاجتماع الثلاثي الذي دعت أليه روسيا في تشرين الاول عام ٢٠٠٦ في موسكو و الذي ضم روسيا و أرمينيا و أذربيجان من أجل أزاحة تركيا و عزلها²⁸ .

ونستخلص مما سبق أن تركيا تتوافر على أدوات عمل لأحياء الاسلوب العثماني في إدارة العلاقات الخارجية من أجل تأمين دوائر نفوذ لها ليس بالمفهوم الامبريالي .وعلى هذا الاساس تصبح أرمينيا و جورجيا ضمن دائرة النفوذ التركية ، ويكون على أنقرة في حال اتباعها سياسة عثمانية جديدة التزام موقف متوازن بين أذربيجان و أرمينيا يمكنها من الاضطلاع بدور أكبر في منطقة القوقاز ،وبخلاف ذلك تتحول منطقة القوقاز الى منطقة تجاذب بين تركيا المسلمة و العالم المسيحي ،كما هو الحال في قبرص ،الامر الذي قد يوقعها في عزلة تؤدي الى خسارتها للدور الذي تتطلع اليه من آسيا الوسطى الى البقان²⁹ . و بالتالي وفر تفكك الاتحاد السوفيتي فرصة مناسبة جدا لبناء مجال جديد للنفوذ الاقليمي التركي والذي ما كان له أن يتحقق الا بأنتهاء الحرب الباردة من ناحية ، ولتعويض خيبة الامل الناجمة عن استبعاد طلب تركيا الانضمام الى الاتحاد الاوربي من ناحية اخرى ،مما أكسب السياسة الخارجية التركية تعريفا و مفهوما جديدين ،أنضحت أبعادها أكثر بعلاقاتھا مع دول الجوار الاقليمي ومنها إيران.

المبحث الرابع: السياسة الخارجية التركية تجاه ايران

²⁷ محرم آكاشي، مصدر سبق ذكره، ص .

²⁸ علي حسين باكير، تركيا: الدولة و المجتمع: المقومات الجيو- سياسية و الجيو- استراتيجية ،في كتاب تركيا بين تحديات الداخل و رهانات المستقبل، مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص .

²⁹ حازم صاغية، تركيا و الارمن، صحيفة الحياة ، /29/ .

تأريخيا مثلت إيران أحد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا، سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة او كمصدر لعدم الاستقرار. وبعيدا عن التنافس المذهبي و الطائفي التاريخيين الطرفين باعتبار ايران "امتداد للإمبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة" في مواجهة تركيا "ورثة الامبراطورية العثمانية السنية" فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة على مدار الاعوام التي تلت الاطاحة بالنظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٠.

وفي الوقت الذي كانت فيه إيران تحصد ثمار أخطاء السياسة الامريكية في المنطقة و تمد نفوذها فوق "مربعات الشطرنج" العربية، كانت تركيا تسعى بكل قوة لأيجاد موطئ قدم لها من خلال حيادها السياسي من جهة، وقوتها الناعمة من جهة أخرى، بمعنى، اذا كانت إيران قد أستغلت حالة الفراغ التي نشأت جراء حالة انهيار النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٠ وبالتالي أخيار معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة لمصلحتها، فأن أنقرة قد حاولت استغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران كي تمد نفوذها في فناءها الخلفي دون أستثارة النعرات العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار إيران^{٣٠}.

وكان من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية أن تشجع تركيا على القيام بمثل هذا الدور ليس فقط لأحداث قدر من التوازن مع الثقل الايراني في المنطقة، و أنما ايضا كمحاولة لقيام أنقرة بدور أيجابي لجهة علاقة إيران بالمجتمع الدولي . وقد التقطت تركيا هذا الخيط و بدأت في تنشيط سياستها الخارجية تجاه إيران . وقد ساعدها في مسعاها أمران^{٣١}:

- أن ثمة أرضية مشتركة بين الطرفين تتمثل في الهاجس الكردي و الخوف من تنامي نفوذ حزب العمال الكردستاني بما يهدد الاوضاع في كلا البلدين ، مما ادى الى تعاون استراتيجي - امني كبير بين الطرفين .
- الامر الثاني: هو رغبة طهران في أيجاد نافذة محايدة تطل بها على المجتمع الدولي دون فقدان لهيبتها، وهو ما قد توفره لها علاقات جيدة مع أنقرة.

وفي عام ٢٠٠٠ وقع كلا البلدين اتفاق تعاون امني و الذي صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة ارهابية ، ونظرا الى عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي ، فمن الواضح أن ايران كانت تسعى الى أستدراجها عن توجهها التقليدي ناحية الغرب ،وقد أتخذت طهران من مخاوف تركيا بشأن المسألة الكردية حجة مفيدة قد تضمن لها عدم أنضمام تركيا الى أي حظر أقتصادي ضدها او الى تحالف مع الغرب في حال حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الامريكية و إيران ، كما مثلت الزيارة التي قام بها الرئيس الايراني احمدي نجاد لأنقرة في آب ٢٠٠٠ محطة مهمة في علاقات البلدين ،فهي اول زيارة يقوم بها نجاد لدولة عضو في حلف الاطلسي ، وعلى الرغم من عدم قدرة انقرة على اقناع طهران بالاستجابة لمطالب المجتمع الدولي المتعلقة بسلة الحوافز التي عرضتها عليها مجموعة الستة (اعضاء مجلس الامن + المانيا). الا أنها

³⁰ عمار جفال، التنافس التركي الايراني في آسيا الوسطى و القوقاز، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (30 r).

³¹ السيد محمد سعيد، الشرق الاوسط و عودة سياسات المحاور و الاحلاف، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، السنة 31، العدد 3، نيسان 3.

³² روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية-الايرانية، ترجمة محمد أحسان رمضان، اربيل، دار ناراس، - 3232.

استطاعت في ايار - و بالتعاون مع البرازيل من اقناع إيران على نقل كيلو غرام من اليورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب الى تركيا حيث ستم مبادلتها هناك بوقود نووي عالي التخصيب من قبل مجموعة فيينا التي تضم الولايات المتحدة و روسيا و فرنسا و الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،والذي عد بمثابة أنجاز كبير للدبلوماسية التركية لانه لا يؤكد فقط عودة تركيا بقوة لأداء دور تركي أقليمي في الشرق الاوسط ،وانما على المستوى الدولي ايضا ،فتركيا بتوقيع الاتفاق السابق لم تنقذ إيران فقط من جولة جديدة من العقوبات القاسية التي كانت تعول عليها إسرائيل و الولايات المتحدة لشل قدرة الاقتصاد الإيراني والاسراع بأسقاط النظام السياسي فيها ،وانما استطاعت ان تثار لنفسها من واقعة أهانة السفير التركي في تل أبيب من جهة ،وأن ترد على قرار لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي الذي وصف ما حدث للأمر من "مذابح على يد الدولة العثمانية أوائل القرن العشرين بأنه أباداة جماعية" " وهو الامر الذي ردت عليه تركيا حينها عبر استدعاء سفيرها في واشنطن³³ .

بقي أن نقول أن أنقرة و بالرغم من أنها أرادت تأكيد حضورها الاقليمي الفاعل فأنها بنفس الوقت تحاول تبديد مخاوفها من الطموح النووي الإيراني وما قد يؤدي اليه من خلل في التوازن الاقليمي وفق القراءة التركية و التي لم تكن تتفق مع الطروحات الغربية ولاسيما الأمريكية الرامية الى تغيير النظام السياسي في إيران بأستخدام الخيار العسكري لمعالجة الملف النووي الإيراني،وقد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة من تكرار السيناريو العراقي في إيران مما يخل بالوضع الاقليمي تماما.

وقد كان البعد الاقتصادي هو الأكثر حضورا في العلاقات الإيرانية - التركية طيلة المرحلة الماضية فقد وصل التبادل التجاري بين الطرفين الى نحو - مليار دولارعام ،ومن المتوقع أن يصل الى مليار دولار خلال الاعوام الاربعة القادمة. وفي مجال الطاقة فأن تركيا تعتمد بشكل كبير على النفط الإيراني ، وهي تسعى لأستبدال أعتمادها على الغاز الروسي بنظيره الإيراني، وبالفعل فقد وقع الطرفان في تموز على مذكرة تفاهم من اجل تطوير حقول الغاز في جنوب إيران و مد خط أنابيب من مدينة تبريز الإيرانية و حتى مدينة ترابزون التركية،بالاضافة الى أنجاز مشروع خط أنابيب نابوكو الذي يمتد من تركمانستان مروراً بأذربيجان و جورجيا و تركيا حتى بلجيكا في أوروبا وذلك من أجل تقليل أعتماذ الغرب على الغاز الروسي ،ومن المفترض أن ينتهي العمل من هذا الخط أواخر عام³⁴ .

أن قوة تطور العلاقات السياسية بين تركيا و ايران حقيقة قائمة ،فأيران واحدة من أكبر مزودي تركيا بالطاقة و تركيا كذلك توفر بعض المنتجات التي تحتاجها إيران .وهناك مصالح مشتركة للبلدين في عدة مشروعات مثل مشروع نابوكو.وهناك توافق في الرؤى بين الدولتين في بعض الموضوعات السياسية وعلى رأسها القضية الكردية و وحدة الأراضي العراقية.وفي ظل هذه الاجواء فأن كلا الدولتين تحاولا أنسداد الستار على بعض السليبيات التي عاشاها في

³³ حقي أوغور، تركيا و إيران... البعد عن حافة الصدام، في كتاب: تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ،مصدر سبق ذكره، ص

³⁴ محرم أكشي، مصدر سبق ذكره، ص

الماضي ليدخلا مرحلة جديدة. لا يوجد عائق يعيق تحقيق تركيا تعاوننا مع إيران مثل ما حققته مع سوريا بداية ثم مع العراق فيما بعد.

الخاتمة

أن عملية تحديد الدور التركي الجديد لتركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم والسلطة فيها منذ عام وحتى عام وتقييمه من جديد تعد أصعب من غيرها، لأرتباطه بفهم طبيعة بناء هذه الدولة الديناميكي والمتغير الى حد بعيد من ناحية، ولكونها تعيش في محيط أقليمي و دولي مضطرب وربما يشهد أهم مراحل تحولاته التاريخية من جهة ثانية.

ويبدو أن صانع القرار السياسي التركي قد تأمل كثيرا في استثمار الممكنات التي أتاحت لتركيا بفعل انتهاء الحرب الباردة، ألا أنه لم يتوافر على الإرادة السياسية الكافية لتحويلها الى برنامج عمل للمدة من - والتي بقيت حينها السياسة الخارجية تراوح مكانها ولم تتخذ بعد هويتها الجديدة حتى تولي حزب العدالة والتنمية للحكم فيها منذ عام لاسيما بعد أن أصبح ملف السياسة الخارجية يدار بشكل مباشر و مسؤول من قبل الثلاثي أردوغان - غول - أوغلو، و أول هذه الممكنات التي أدركها هذا الثلاثي هو ضرورة تحول تركيا من دولة هامشية الى دولة مركزية أو محورية ليس من أجل تسويق أنموذجها التنموي و السياسي فقط، وإنما أبتغاء تأكيد هويتها التي طالما جهدت بالبحث عنها بسبب حالة التماهي الناتجة عن سياسة التغريب و العلمانية التي تبنتها نخبها السياسية طيلة مدة الحرب الباردة بسبب خضوع هذه النخب الى أملاءات تلك الحرب التي منعتها من تأكيد ذاتها حيث الابصار كانت دائما تتجه صوب الغرب .

ان التغيير الذي حدث في البيئتين الدولية و الاقليمية أتاح لتركيا إعادة تعريف عمقها الاستراتيجي من خلال إعادة تأكيد روابطها مع الدول القريبة منها ولاسيما الدول العربية في لحظة تاريخية تعاني فيها هذه الدول من مأزق بنيوية هي الاخطر منذ الاستقلال وهو ما يخلق فراغا كبيرا في المنطقة تتقدم تركيا -موضوعيا- كي تشغله. وبسبب احتلال القدرات الواضح بين الطرفين، يبدو ان القراءة العربية للدور التركي الاقليمي في الشرق الاوسط تنطلق من أنه حقيقة واقعة لا يجب الوقوف أمامها، بل التعامل معها لتعظيم المكاسب منها، سيما في ظل تصاعد الدور الإيراني المنافس له، الامر الذي يضغط على تركيا من أجل اخضاع الابعاد الجيو ثقافية و الجيو سياسية والجيو اقتصادية لتقييم شامل بوصفها معايير للسياسة الخارجية و القدرة على تفعيل الوسائل الاستراتيجية التي يتطلبها التقييم في إطار متكامل من التوازن و التنسيق، و توجيه تلك الاستعدادات الأولية نحو إنتاج سياسة خارجية تركز على منظور طويل المدى وعقلاني، سوف يحقق لتركيا العبور الى مرحلة أكثر ملائمة للأوضاع الدولية الاكثر استقرارا التي ستشكلها التوازنات الاقليمية و الدولية الجديدة .

بقي أن نشير الى أن أحداث التغيير التي تشهدها المنطقة العربية -الربيع العربي- قد فصح المجال واسعا امام تركيا لأن تمارس دورا إقليميا فاعلا سيما بعد نجاحها بتسويق أنموذجها السياسي القائم على التوليف الأسلامي- التنموي الى الحد الذي دعا بعض النخب السياسية العربية لأن تسمي أحزابها بنفس الاسم الحاكم في تركيا حاليا، في إشارة الى التأثير الذي باتت تتمتع به تركيا على المستوى الاقليمي .